الملك الغالي يؤكد أن هدف حكومة المملكة توفير الأمن والرفاهية للمواطن ويقول:

القطاع الخاص يقوم بدوره مجتهدا وكل مواطن له حق وعليه واجب المشاركة في البناء

أدرك خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن الأقتصاد الوطني لايمكن أن يقوم دون أن يكون له جذور ممتدة إلى الداخل، وأن الدولة إذا لم تسع إلى دعمه وتوفير السبل المؤدية لنموه وإزاحة العوائق من طريقه، فإنه لن يستطيع النهوض، خاصة أن أغلب صادراتنا تعتمد على النفط الخام؛ فكان لابد من توسيع القاعدة الأقتصادية بالتوسع في الإنتاج بما يعود على الأقتصاد المحلي بالعملة الصعبة، من خلال السعي إلى تعديل الميزان التجاري بين الصادرات والواردات، والصادرات البترولية وغير البترولية إلى مستوى مقبول، خاصة في ظل التوسع الذي يقوم على دعم الصناعات التحويلية.

ثوابت

وقد أكد خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز في أكثر من مناسبة «إن الثوابت التي تقوم عليها السياسة الأقتصادية، ومفهوم الأقتصاد الحر والأسواق المفتوحة للمال والسلع والخدمات والتجارة تهدف إلى تحقيق نمو الأقتصاد الوطني بصفة منتظمة لأمن ورفاهية المواطن وأزدهار المجتمع مع المحافظة على القيم الإسلامية ولثروات الطبيعية وتوفير فرص العمل للشباب، وتوظيف للقوى البشرية وتشغيلها، مع زيادة أستثمار رؤوس الأموال والمقدرات المحلية في الأقتصاد الوطني بالسبل الفعالة والحرب ناتج الدولة للتخصيص».

القطاع الخاص

هذه الأفكار الرئيسية التي طرحها لم يكن يستطع الملك عبدالله بن عبدالعزيز أن يرعاها لوحده دون تعاون القطاع الخاص الشريك الرئيس الذي أشاد يحفظه الله في أكثر من محفل ومناسبة بما يقوم به قطاعنا الخاص من دفع لعجلة الأقتصاد السعودي كرديف مساعد لخطط التنمية الجبارة التي تقوم بها الحكومة من خلال الغرف التجارية والصناعية التي كان لها دور فعال في أستقطاب العديد من الشباب السعودي المؤهل وإيجاد الفرص الوظيفية لهم في القطاع الخاص.

وقد نوه حفظه الله بالسمعة الطيبة التي يتمتع بها رجال الأعمال السعوديون في الخارج لصدقهم وحسن تعاملهم، ولم يكن يبخل بوقته أو نصائحه أو تكريمه لهم، فبعد أن بدأ أن يكرم مجموعة منهم سنوياً في مهرجان الجنادرية كان يعطي من وقته لهم متى كان ذلك متاحاً، ومنه أستقباله لأعضاء اللجنة التنفيذية بمجلس الغرف التجارية والصناعية السعودي الذي عرضوا عليه مشروع المعهد العالمي السعودي الياباني للسيارات لتدريب الكوادر السعودية وتأهيلها للعمل الفني في مجال السيارات، وهو إحدى ثمرات توابع زيارته وهو ولي العهد إلى اليابان.

المواطنة والعمل

لقد كان ولازال وسيظل يحفظه الله يدعو إلى المواطن إلى تأكيد مواطنه بالعمل الشريف في كل موقع، حتى يكون عضواً منتجاً فعالاً قادراً على أن يكتفي بنفسه ويكتفي مجتمعه ووطنه من بعده، وأكد هذه المعاني الإيجابية عندما وجه مناشده لشباب الوطن في مطلع محرم من عام ١٤٢٤هـ عندما قال «أناشد كل رجال الوطن من رجال الأعمال لتحقيق المعنى الصحيح لروح الوطنية فعلاً لا قولاً، وواقعاً لا حلماً، وإن ينفضوا عنهم نوازع الشك والتردد تجاه حفظ رأس المال السعودي داخل بلادهم من خلال أستثمارات تقام على أرض الواقع، ينتفع بها الجميع، بدءً من صاحب رأس المال ووصولا إلى أصغر مساهم بجهده وعرقه من أبنائنا السعوديين، وأقول ذلك لأني أدرك أن الدولة بكل قطاعاتها موجة لخدمة وتسهيل أمور المستثمرين إلى أصغر الخدمات التي قد نحتاجها في أي مشروع، خاصة أن كل مواطن سعودي له الحق في المشاركة والبناء من خلال توفير المشاريع الأستثمارية من قبل رجال الأعمال فالله الله في بلادنا وأزدهارها، ولا بارك الله في مال كبر من خلال هذا الوطن وهجر من صاحبه».

المجلس الأقتصادي

هذه الآمال التي عاشت في وجدان المليك المفدى ظل يرعاها طوال العقود الماضية، وعندما لاحت له الفرصة المناسبة عمل على تبني تنفيذ وقيام وإعلان المجلس الأقتصادي الأعلى منذ عام ١٤٢٠هـ وهو الذي وصفه في حينه «إن ضرورات المصلحة العامة أقتضته لتحقيق الترابط والتكامل بين أعمال أجهزة الدولة ومؤسسات المختلفة في العمل الأقتصادي، لأن إعداد المواطن السعودي يأتي في قمة أهتمامات الدولة، ولذلك فإن فرص العمل هي أحد الأهداف الرئيسية التي نسعى لتحقيقها مع ما يتطلبه ذلك من توفير المناخ لأقتصاد الوطني.

ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى فرص وظيفية مناسبة لأبنائنا وبناتنا، وأن التحدي يكمن في

لبيك ربي

مواجهة العقبات بإدارة صلبة مدركين أننا لسنا في منأى عن بعض ضعاف النفوس من الداخل أو الخارج، فكل عمل ناجح لابد أن يستهدف، ولن نسمح بذلك ولن نقبل أن تضعف عزائمنا .. فالله الله ضمائركم وأمانتكم تجاه أنفسكم.

أفعال لا أقوال

هذا المنهج الواضح الكريم الصادق الذي رسمه المليك المفدى لم يكن ضمن خطبا تقال في المحافل وتنتهي عندها الكلمات، لكنه أستعان بعد الله بعزيمة الرجال الصادقين معه، يرقبهم ويحاسبهم ويوجهم نحو تنفيذ برامجه وخططه، هدفا ومشروعا تلو الآخر، فكان أن نتج عن أعمال المجلس الأقتصادي الأعلى مشروعات عدة منها:-

إنشاء وتنظيم صندوق تنمية الموارد البشرية . تنظيم العلاقة بين صاحب العمل والعامل . العمل على سعودة القطاع الخاص وتوظيف المواطن بدل العامل الوافد من خلال تخصيص وزارة مستقلة للعمل . تنظيم العلاقة بين المقاول الأجنبي ووكيله السعودي . تنظيم الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية ومشروع هيئة تنظيم الخدمات الكهربائية . فرض حمايته جمركية بنسبة ١٢٪ على ١٧٦ سلعة صناعية مستوردة.

نتائج محققة

لقد قام المجلس الأقتصادي الأعلى الذي أقترحه ونفذه الملك عبدالله بن عبدالعزيز وهو وليا للعهد بدور جبار ساعيا إلى الأصلاح الأقتصادي ما أمكن، ليعمل على تحقيق معدلات نمو منتظمة للأقتصاد السعودي تجعله أقل عرضة للتقلبات في الأسواق العالمية، ويعمل على توفير الفرص الوظيفية للمواطن، ولهذا كان من ضمن أدوار المجلس الأقتصادي الأعلى الإصلاحية موافقته على مشروع نظام السوق العالمية وفتح المجال للشركات الوطنية الراغبة للعمل في قطاع النقل الجوي الداخلي، والموافقة على نشر المشروعات الحكومية المعتمدة في الميزانية، ونشر تفاصيل العقود الحكومية بعد توقيعها، كما وافق وفقه الله على التوصية التي رفعتها اللجنة الدائمة في المجلس بخصوص التقرير الذي أعدته الهيئة العامة للأستثمار تضمن ١٧ أتفاقية بين الهيئة والجهات الحكومية ذات العلاقة بالاستثمار، من أجل إيجاد آليات عمل وحلول عملية وعاجلة لمعالجة معوقات الأستثمار المحلي والأجنبي في المملكة وإزالتها لتحسين المناخ العام، تضمنت وضع آليات لإصدار التراخيص في مجال التعليم العالي خلال فترات زمنية محددة متفق عليها بين الهيئة ووزارة التعليم العالي من شأنها تشجيع القطاع الخاص لأفتتاح الجامعات والكليات المتخصصة وهو الأمر الذي أدى بعد ذلك إلى تأسيس عشرات الكليات والجامعات خلال السنوات الخمس الماضية، وتقليص فترات الحصول على تراخيص الأستثمار والسجل التجاري والموافقات المبدئية لبدء المشاريع الأجنبية والسعودية مع منح تسهيلات خاصة للمشاريع ذات الإسهام الكبير في الناتج المحلي الإجمالي في أستقدام العمالة الأجنبية التي تحتاجها وإعطاء تسهيلات في الأستقدام للمنشأت التي تقوم بتوظيف أعداد كبيرة من السعوديين أو التي تلتزم بنسب السعودة.

برامج للتمويل

وفي إطار حرصه على سرعة نمو القطاع الخاص وافق أيده الله بنصره على تمويل برنامج الصادرات الوطنية بـ١٥ مليار ريال لتقديم تسهيلات ائتمانية بتمويل من الصندوق السعودي للتنمية، لخدمة ما يزيد عن ٣٠٠ مصدر حتى الآن بصادرات تجاوزت مليارين ريال للمنتجات سعودية في أكثر من ٣٠ دولة.

لقد جاء قيام هذا المجلس الأقتصادي الأعلى الذي ترأسه ودعمه بقوة بعد زيارته الشهيرة عام ١٩٩٩م، إلى العديد من أهم الدول الأسيوية والأوروبية أمريكية في جولة شاملة أستمرت أكثر من شهر لجلب الشركات العالمية الكبرى المستثمرة في الغاز والبترول لدعم الأقتصاد الوطني ولإتاحة مئات الآلاف من الفرص الوظيفية لأبنائنا، ولم يترك حفظه الله مناسبة ولا محفل أو زيارة إلى دولة إلا ودعا شركاتها الكبرى

الراعي الماسي
سعد باشماخ للعود والطرائف

يمشي على الطولات براي وتدابير
رام العلا وقصير العلا هو يشيده

الراعي الذهبي
مجموعة بن لادن السعودية SAUDI BINLADIN GROUP
الراعي الفضي
معرض الصقر للسيارات The Falcon Auto Showroom
الراعي المشارك
مطاعم كوتم

إلى المشاركة في النهضة الشاملة التي تعيشها المملكة، وعلى سبيل المثال أثناء زيارته الأخيرة إلى أمريكا دعا رجال الأعمال الأمريكيين إلى الاستثمار في السوق السعودي التي وصفها بالسوق الواسعة ذات الاحتمالات الواعدة، في دعوة ذات مغزى سياسي وهدف أقتصادي هام للأقتصاد السعودي.

أستثمارات الغاز العملاقة

وفي الحقيقة إن جهود خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز قد أثمرت منذ عام ١٤١٩هـ بعد زيارته الدولية آنفة الذكر وشقت طريقها بقوة في مجال الاستثمار في المملكة لتوسيع جوانبه، ليشمل مختلف القطاعات الأستثمارية، بدءً من الصناعات البترولية أو غيرها، وبفضل النظرة الثاقبة له وتبنيه هذه التنظيمات وسعيه لتحقيقها من خلال رئاسته للمجلس الأقتصادي الأعلى، ثم توج ذلك بقرار تخفيض الرسوم الجمركية عل السلع المستوردة من ١٢٪ إلى ٥٪ جعل الشركات العالمية المتخصصة تلبى دعوته، وخاصة في مجال الغاز وما بعد الإنتاج في قطاع البترول، وقد عبر يحفظه الله عن سعادته لاستجابة هذه الشركات وأستعدادها لأستثمارات تتطلب أتفاقات مالية ضخمة، فهذا على حد قوله (يدل ولله الحمد على الثقة في الأستقرار الذي تعيشه المملكة وفي شفافية المناخ الأستثماري الذي يراه الجميع).

وفي هذا الشأن تلقى عروضا أولية من شركة توتال الفرنسية للبترول ومن شركة ماراتون للنفط بأمريكا، وشركة موز بارزبالي، وشركتي والف الفرنسية وفيليبس الأمريكية وشركة أيني الإيطالية للبترول، وقد وافق المجلس الأعلى للبترول والمعادن الذي يرأسه على قائمة الشركات العالمية التي تتولى مشاريع تطوير قطاع الغاز في المملكة بعد أن أتبع فريق التفاوض في الأختبار أفضل الممارسات والمعايير السائدة بالشفافية والمنافسة وهي اكسون موبيل وثيل وبريتش بتروليم وفيليب.

ولما ظهرت بعض العوائق لهذه الشركات العالمية على أرض الواقع تدخل يحفظه الله وأستقبل في نهاية ربيع الأول ١٤٢٣هـ ، رئيس شركة اكسون وشل لحل خلافات الشروط التجارية في أستثمارات الغاز حول العائد على الأستثمار وحجم الأحتياطيات في المناطق التي متخصص للمشروعات، بعد أن مر موعدان نهائيان تم تحديدهما لأستكمال العقود التي تتطلب أستثمارات أولية ٢٥ مليار دولار، وتقدر اكسون بـ ١٥ مليار دولار في جنوب حقل الغوار في تحالف يضم شل وفليبيس، وقدمت أوكسيدتال وماراتون عرضاً بـ ٥ مليارات في البحر الأحمر، وقالت شل المشروع الثاني بـ ٥ مليارات وتضم توتال فيا والف وكونوكو.

وأستطاع أن يخرج بهذه الأتفاقات إلى الواقع في منتصف جمادى الأول ١٤٢٤هـ بعد وافق أئتلاف مكون من شركة شل العالمية وشركة توتال الفرنسية على عرض المملكة فيما يخص عمليات أستكشاف وإنتاج الغاز في مناطق واسعة من الربع الخالي ضمن المشروعات التي وجه الملك عبدالله بن عبدالعزيز على تنفيذها من خلال جدول زمني محدد، بطرح مناطق أخرى على شركات بترولية عالمية على أسس تنافسية واضحة.

ثروتنا لشعبنا

لقد أكد الملك عبدالله بن عبدالعزيز بارك الله في خطابه في أكثر من مناسبة (أن المملكة سخرت ثروتها البترولية لمصلحة شعبها، فأنفقت بسخاء على مشاريع التنمية، وأنشأت مشاريع بنية تحتية ضخمة مكنت الأقتصاد السعودي من تحقيق معدلات نمو عالمية، ونفخر أن الأقتصاد السعودي يحتل المرتبة الأولى في الشرق الأوسط).

لقد نجحت جهود الملك عبدالله بن عبدالعزيز في محطة من محطاتها الأخيرة التي عملت للأقتصاد السعودي على أن تلحق المملكة بركب منظمة التجارة العالمية وأن تكون العضو رقم ١٤٩ فيها بعد زيارته الأخيرة الشهرة والهامة إلى أمريكا والتي تضمن بيانها الختامي دعم أمريكا للمملكة في أنضمامها وأن ذلك سيكون قبل نهاية ٢٠٠٥م، ثم توج ذلك كلمة إعلان وزير التجارة والصناعة السعودي أن المملكة وقعت اتفاقاً مع أمريكا على ذلك في ٢٠٠٥/٩/١١م، وسيظل أمام الأقتصاد السعودي الكثير من الفرص للنهوض في عهده الميمون بإذن الله.